

التحليل التداولي للخطاب السياسي

أ. ذهبية حمو الحاج

جامعة تيزي وزو

أثبت المفهوم الجديد للتواصل كيف تمّ الانتقال من لسانيات الجملة الى لسانيات الخطاب. فبعد أن وقفت اللسانيات المعاصرة عند حدود الجملة التي لاقت اهتماما كبيرا ووصفت على أنها وحدة متوقفة على شروط النظام، وبعدما ركزت اللسانيات في دراستها على الوحدات الصوتية المميزة مع علم الأصوات ثم بالجملة وبأقسام الجملة مع النحو التحويلي، تقوم بتجاوز الجملة لتصل الى الخطاب مع الفقرة أولا ثم تسلسل الفقرات ثانيا.

فإذا ألقينا الضوء على اللسانيات القديمة نجد أن اللسانيات التاريخية الأروبية أوجدت تصورات جديدة لم تكن متبلورة قبلها، والتغيرات التي أصابت اللغة لم تكن من فعل البشر، بقدر ما كانت ضرورة داخلية. لقد سمح النحو المقارن من ايجاد القرابة بين اللغات، ويتعرض للتجديد مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد دعا هذا التجديد الى تحليل التغيرات التي أصابت اللغة داخليا عند عملية الوصف. فما يؤخذ على علم اللغة التاريخي هو أنه لم يسمح بمعالجة موضوع الخطاب معالجة تربطها بكيان اللغة ووجودها.

أما في العصر الحديث، فقد شهدت اللسانيات تغيرا بتجاوزها لحدود الجملة وكذا إهتمامها بما يدعى بالخطاب، حيث أصبح هذا الأخير ملفوظا يستدعي لتحقيقه عدة عناصر، فما الخطاب إلا تتابع من الجمل المترابطة التي تقوم بصياغته على شكل رسالة لها بداية ونهاية.

إن الخطاب من المنظور اللساني لا يخلو مما يوجد في الجملة التي يعتبرها "اندرى مارتيني" A.Martinet أصغر مقطع ممثل بصورة كلية وتامة للخطاب. فالشيء الذي حدث هو أن اللسانيات لم تنشغل بمجموعة من الجمل بعد تناولها لجملة واحدة.

بعدما ظهرت لسانيات الخطاب التي غرست جذورها في البلاغة (قديمًا) الى ميدان التحليل البنوي للنصوص تمّ التسليم بوجود علاقة

تماثلية بين الجملة والخطاب، فيمكن أن تكون جملة ما خطابا رغم تحديده على أنه مجموعة من الجمل، فقد يصبح الخطاب جملة كبيرة تماما مثلما ستكون الجملة باستعانتها بمجموعة من المواصفات خطابا صغيرا. بعد وفاة سوسور وبعد فترة طويلة من رحيله لا نجد لسانيا لم يأخذ عنه شيئا، أو لم يترك فيه "سوسور" أثرا من الآثار، ولنا أن نتساءل ما الذي قدّمه "سوسور" لللسانيات زمانه ؟ وبماذا أثر في لسانياتنا المعاصرة ؟

لقد حاول "سوسور" أن يقدم للغة اتجاها مختلفا لم نعهده من قبل، إذ يشير إلى اجتماع الكثير من العوامل: النفسية، الاجتماعية، التاريخية، الجمالية، والتداولية، وهي العناصر التي يستدعي اجتماعها وارتباطها فيما بينها تحديد التواصل بالشكل الجديد له ليُتضح أنه لم يعد ايصالا خطيا للمعلومات، مادام التواصل يعني أيضا التأثير على الآخر، وجعل المتلقي غير خاضع ولكن مبادرا إلى العمل، وفاعلا، ومدركا، ومستعدا لاستقبال الرسالة، ولمعالجتها وإعادة صياغتها... الخ، بمعنى أنه يشكلها بالمصاحبة Co-construire إذ أنّ "النظر إلى المتلقي ادراكيا يؤدي إلى نتائج هامة على مخطط التواصل ذاته، وعلى وضع ودور الفاعلين المتواصلين" (1)

لم يعد التواصل مع تحليل الخطاب لعبة للإيصال والإبلاغ، ولكن لعبة للتفاوض Négociation، إضافة إلى عملية الترميز وفك الرموز التي تفقد بساطتها تدريجيا.

لقد تغيرت الأمور منذ نهاية الستينيات، بحيث ارتكز الخطاب في هذه الفترة على اللسانيات واللاكانية بحيث قام بادخال اشكاليات جديدة في حقل سيطر فيه تحليل المحتوى والفيلولوجيا، بينما تأتي التسعينيات لنشهد أعمالا تقوم بتحليل الخطاب ومقاربات التجانس اللفظي، ويجب التقرير أنّ مصطلح "الخطاب" يحتمل في حد ذاته عدة استعمالات منها:

- 1- إنّ الخطاب مرادف للكلام السوسوري.
- 2- إنّ الخطاب وحدة أكبر من الجملة أو هو ملفوظ أكبر من الجملة بمفهوم "جون ديبوا" (2) J.Dubois
- 3- إنّ الخطاب ضمن نظريات التلقظ أو أفعال الكلام هو الملفوظ الواقع في بعده التفاعلي، وفي سلطة المتكلم الفعلية مع الآخرين، كما

يدخل في اطار مقام الحديث (موضوع الخطاب، المخاطب، المخاطب، الزمان والمكان).

وانطلاقاً من هذه العناصر الجديدة التي جاءت مع تحليل الخطاب (أي خطاب)، ظهر مصطلح آخر يدعى بالتداولية Pragmatique التي نشأت في اطار اللسانيات، واستعمل لأول مرة عند "شارل موريس" C.Morris، ويعرفه كدراسة للعلاقة التي تربط العلامات بمؤوليها، فقد استعمل مصطلح "مؤول" بالمعنى الذي قدّمه "بيرس" Peirce.

تحدّد مفهوم التداولية بالمعنى الذي ذكرناه كما تحدّد عند فلاسفة أكسفورد بأفعال الكلام*. لم يكن اهتمام "اركيوني" C.K,Orecchioni بالمنظور التداولي الفلسفي قصد التعرّض والتعمّق في الأعمال التي طورها "أوستين" Austin و"سارل" Searle، حيث الفرضية الأساسية هي: التحدّث يعني - بلا شكّ - تبادل المعلومات، ولكن هو أيضاً تأدية للفعل الذي تحكمه قواعد معينة (بعضها عالمية عند هابرماس)، والتي تزعم تحويل مقام المتلقي وتعديل نظام اعتقاداته أو موقفه السلوكي، وبالتالي فإنّ فهم الملفوظ هو تحديد لمحتواه الإخباري وتحديد لتوجهه التداولي.

يتمّ المرور باللغة وبفضل التداول من ميدان كونها نظاماً من الأدلة الى ميدان الفعالية والنشاط، وتنظر إليها مختلف التحديدات اللاحقة على أنّها نشاط كلامي تتحكّم فيه شروط، تارة ذاتية وتارة موضوعية ومنها توافر شخصين متخاطبين للأول نية التأثير على الثاني ويتفاعلا ضمن معطيات الحديث من زمانية ومكانية. ومعرفة هذه العناصر أولية من أولويات الخطاب وهو ما يتبلور في مصطلح السياق الذي يحدّده "فان دايك" بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقّق النشاطات المشتركة لكلّ من المتكلم والمخاطب، وبحيث تستوفي خواص (الآن) و(هنا) من الوجهة المنطقية والفزيائية والمعرفية⁽³⁾، ويعتبره محمد خطابي ذا دور أساسي في انسجام الخطاب وتماسكه.

ينتقل مفهوم التداولية الى العرب ويتحدّد عند الدكتور "طه عبد الرحمان" في العصر الحديث وفي 1970 ليضاهي مصطلح pragmatique فيقول: "...فأني وضعت هذا المصطلح منذ 1970 في مقابل pragmatique التي صادفتها آنذاك، بالتمييز بين التركيب والدلالة والتداول على المستوى المنطقي،...وهي أنّ التداول أفضل كلمة يمكن

استعمالها لمقابلة لفظة pragmatique...بينما التداول نجد فيه المعنى التفاعلي، ونجد فيه أيضا معنى الممارسة⁽⁴⁾.

تجسد التداولية عند "طه عبد الرحمان" الممارسة والتفاعل، ممارسة اللغة والتفاعل مع الآخرين، فامتلاك المخاطب للغة وتأديته لها يسمح باقامة علاقات مع الغير، ولكن دون الوقوف عند وظيفة الإبلاغ، فباللغة يمكن المناقشة، الاستفهام، الإثبات، الإعلان،... لتخرج اللغة بهذا الاعتبار عن قصدية التواصل، وإن بدت الوسيلة الأكثر فعالية وتسمح للمخاطب بتأدية عدة أفعال عدا الإبلاغ وتوصيل الرسالة مما ينفي عنها ميزة السلوكية.

إن أول ما يميز تحليل الخطاب هو الثنائية (أنا) و(أنت) اللذان يسميهما "بنفنست" Benveniste بالإشاريين Les indicateurs معتبرا إياهما دليلين فارغين غير مرجعيين بالنظر الى الواقع وغير قابلين لأن يملأ إلا حينما يستعملهما المتكلم في كل عملية من خطابه فكما يقول "مانقونو" Mainguenu: "تتمثل وظيفة (أنا) في نطق المتكلم ب(أنا) أثناء الحديث"⁽⁵⁾

وإن كان القصد من استعمال هذه الكلمات المبهمة عند بعض الباحثين هو الاقتصاد، فإن "بنفنست" يعتقد أنها تدلّ على الدور الذي يمكن أن يأخذه المتكلمون داخل التلفظ، وبالتالي تتضح لنا أهميتها إذ يقول "مانقونو": "تبقى ضمانات الشخص الأكثر ظهورا والأكثر استعمالا من الضمانات"⁽⁶⁾، كما لا يمكن تجاهل دورها في انسجام اللغة، حيث يقول "بنفنست": "إنّ إنيّات استعمال (أنا) لا يشكّل نوعا مرجعيا مادام لا يوجد موضوع محدّد (أنا) بحيث يمكن أن ترجع إليه هذه الإنيّات"⁽⁷⁾.

إنّ ثنائية (أنا) و(أنت) من أهمّ الثنائيات التي جسّدت المحور التداولي الى جانب عناصر أخرى كالزمان والمكان، والأحكام، وموضوع الخطاب ذاته،...ففي هذا السياق لسنا بحاجة الى أن نلجّ على المواضع الوصفية الخاصة بالتداولية بهذا المفهوم إذ وظيفتها مثلما تؤكد على ذلك "اركيوني" تتمثل في استخلاص العمليات التي تسمح للملفوظ بأن يدخل في الإطار التلفظي⁽⁸⁾ والذي يشكّله المخاطب، المخاطب والمقام التواصل المتتمل في المعطيات المشتركة بين المرسل والمتلقي والوضعية الثقافية والفنية والتجارب والمعلومات المتقاسمة بينهما حسب "جون ديبوا".

لقد حظي الخطاب السياسي بعدد كبير من الدراسات من نظرية الى تجريبية. فقد كانت العينات المكونة من خطابات لشخصيات عامة، وبرامج أحزاب متعددة ورسائل للدعاية، معطيات أولية لمعالجة النصوص والاستراتيجيات التخاطبية، إلى جانب المواقف الايديولوجية التي تشكل المجال الرمزي للتنظيم ولممارسة السلطة ضمن المجتمعات المعاصرة. نعرّف الخطاب السياسي على أنه تمثيل للمكان، وتمثيل للجماعة اللغوية، وللعلاقات الاجتماعية، وتمثيل لعلاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه، ووصول الرجل السياسي العصري الى غاياته يعني أنه قد أدرك الكثير من التطورات الحديثة في ميدان البحث في سيكولوجية التواصل، فقد عدلت الكثير من الخطوات النظرية - في الثلاثينيات من القرن الماضي - النظرة الى التواصل منذ الصوفيين والبلاغيين اليونان حتى الحرب العالمية الثانية، فاليوم:

- لم يعد المتلقي ذلك الكائن الأبكم والمجهول.
- لم تعد اللغة ذلك الناقل الشفاف لمقاصد المرسل.
- أما الرجل السياسي فيجب عليه أن يكون باعتباره مرسلًا⁽⁹⁾:

- ذلك الذي يجعل كلام مجموعته مستحسنًا، أي الذي يتحدث الى جمهوره بالكلام الذي ينتظره منه.

- ذلك الذي يحمل كلام المجموعة التي ينتمي إليها، الذي يقول كلاما يتعرّف المتلقي من خلاله على نفسه.

- ذلك الذي يحمل كلاما مسموحًا، ولكن في الوقت ذاته يصنع السلطة.

- ذلك الرجل الذي أختير من طرف أقرانه لتمثيلهم، وذلك البطل الذي يقوم بتوجيههم.

تعتبر الدراسة التداولية للخطاب السياسي دراسة داخلية ولكنها تركز على التلقظ، والخطاب السياسي كما يقول "غجليون" Ghiglione في 1989 هو "خطاب التأثير" حيث أنّ الهدف هو التأثير على الآخر وجعله يبادر الى العمل، ويفكر، ويعتقد، ...الخ، والتركيز على التلقظ يعني أنّ التلقظ السياسي لم يعد رهين الكتابات ووراء المحتويات، فبعدما تطوّر المجتمع تقنيا أصبح يسلط الضوء عليه أمام الكاميرات والمكروهات، ... وغيرها.

إنّ فعل التأثير لا يأتي منعزلاً عن الفعل التلقضي والانجازي وهذا ما يتجسّد في أفعال الكلام، فيمكننا الانطلاق من فكرة أنّ معظم الأفعال السياسية أفعال خطابية أي أفعال تؤدي بواسطة الخطاب، والتداولية التي هي استعمال للعلامات من طرف المتواصلين وعلى الخصوص استعمال العلامات اللسانية الى جانب العلامات غير اللسانية ساهم في تحليل الخطاب، وباستغلال مجموع المعطيات السياقية والخارج - سياقية، فبتوافرها كفاية يمكن اخضاع الخطاب السياسي للنمذج التداولي، ويمكن أن يقسم حسب " أوستين " الى ثلاثة أقسام:

- المخاطب يقول شيئا (شيئ له معنى) ← المستوى التلقضي
- المخاطب يفعل شيئا بقوله ما يقول ← المستوى الانجازي
- المخاطب يترك أثرا في متلقيه ← المستوى التأثيري

يتحقق الفعل الكلامي في سياق محدّد عن طريق معطيات زمكانية وسيسيو- تاريخية، والفعل الكلامي مرتبط بذاتية المتلقظ، فعندما يتحدّث الرجل السياسي فإنّه يؤدي أدواراً، يتموقع بالنسبة لغيره، ويعبر عن علاقات قصدية ازاء الأشخاص وازاء العالم الذي يعيش فيه، فالفعل الكلامي "ليس هو ذلك الفعل الذي يمكنه التحقق في الكلام فقط، ولكن الفعل المحقق سواء انتمى الى نظام اللغة أو أنتج بتوافر ظروف سيسيو- نفسانية للتواصل" (10).

ينتج الخطاب السياسي في اطار مؤسسة سياسية (مواجهة الطبقات السياسية والمجموعات الاجتماعية المنظمة في شكل أحزاب، النقابات، والتجمعات ...) من طرف فاعل سياسي (منظمة أو شخص يقوم بتنظيمها) ويجب أن يركّز الخطاب السياسي على وجود مصاحب للمتخاطبين، إ بحيث ينقل الراهن الذي يعيشه كلّ من المتلقظ والمتلقي.

يتضمّن هذا الوجود في أغلب الأحيان الاستعلام الآني للأحداث بالنسبة لمقام الإنتاج، فيمكن أن يعرف الخطاب السياسي في هذا المقام ب "الخطاب الذي يهدف الى التدخّل في نقاش عام حول اشكالية حاضرة لإقناع مجموعة محدّدة من الأشخاص ذات موقع سياسي محدّد" (11).

فقد فضلت تسمية "فعل الإنتاج" في هذا المقام بالذات من تسمية " فعل التلقظ" بسبب تعدّد مصطلح التلقظ من جهة، والدلالة على أنّ هذا

المجال محدّد بواسطة مميّزات أو خصائص مادية للنشاط الكلامي من جهة أخرى... وهذا الأخير يمكن تحديده بواسطة ثلاثة عناصر:

1- المنتج (المتلقّظ/ المخاطب): الذي يكون مثل كلّ هيئة ينبعث منها هذا النشاط، ويتعلّق الأمر عادة بمنظومة إنسانية.

2- المخاطبون: وهي العناصر البشرية المتواجدة خارج نشاط الانتاج بمعنى أنّها قابلة لإدراك ذلك الانتاج والاجابة عنه ومتابعته أيضاً، والمنتجون المصاحبون يميّزون عن غيرهم بمشاركتهم في الانتاج الكلامي وهذا حال النقاشات السياسية، بينما يشاركون بعلامات غير لسانية حال الخطابات الأحادية الاتجاه.

3- لكان وزمان الفعل الإنتاجي وضعية مماثلة لما يدعى بالقناة في نظرية التواصل، يحدّد المكان المجال الفيزيائي ويتحدّد الزمان بزمان الانتاج الكلامي.

يتحقّق دخول المخاطب السياسي في اطار خطابه باستعمال بعض الكلمات النحوية (ضمائر الشخص، الصفات، وضامائر الملكية)، بالإضافة إلى توظيف بعض اللواحق الكلامية المطابقة للشخصية الخطابية (أنا) و(نحن)، فيمكن ملاحظة بعض الضوابط في الخطاب السياسي مثل العودة الى المعايير التضمينية لـ "يجب علينا" التي ينطق بها السياسيون بهدف تشجيع الجماهير وكذا توظيف صيغة "أريد"، أو "أرغب" ...

يستعمل المخاطب السياسي أغلب الخطابات صيغة (نحن)، فإن كان من الممكن أن تتطابق (أنا) و(نحن) في حال الخطاب بمنفهوم "بنفست"، فإنّ "أركيوني" تعتقد عكس ذلك إذ تقول: "لا يمكن أن يتطابق (نحن) مع (أنا) الجمع إلا في حالات شاذة ونادرة" (12). بينما ينذر توظيف (نحن) بمعنى (أنا) ويتوقف على إرادة المتكلم كما يصعب استعمال (نحن) بمعنى (أنا) في حالات مميزة أين يستلزم الأمر من المتكلم اسناد الأوضاع إلى ذاته، يقول "بيار أشار" في هذا الصدد "من الصعوبة بمكان أن نحدّد مدى التطابق بين الضمير المجهول والضمير الشخصي (نحن) المستعمل في الممارسة الشفوية" (13).

تؤدي بنا القصدية التواصلية إذن الى البحث عن متضمنات الخطاب التي لا تتّضح إلا بالكشف عن القوانين التي تميّز الخطاب وتحركه، أي أنّ هناك قوانينا تدخل في توظيف المعنى الضمني لأنّ المخاطب السياسي لا يلجأ الى الأقوال الصريحة للتلفظ بها بل يسعى الى توجيه المخاطب الى التفكير في الشيء

غير المصرّح به، فللخطاب جانبان: الظاهري والضمني، ولا يمكن التأكد من مطابقة أحدهما للآخر ذلك نظرا لحجم المضمّر أو المحذوف الذي يكون كبيرا، وفي هذه الحالة فإنّ الإرسالية الناتجة عن كلّ ذلك لا تعبرُ إلاّ عن جزء صغير من التواصل الكلي⁽¹⁴⁾.

وحثّى يحقق الخطاب السياسي فعاليته يعتمد المخاطب عناصر تجعله يتوجه الى التلميح وما على المتلقي إلاّ ادراك مآل أقواله دون الافصاح بدوره، وإن تساءلنا في أغلب الأحيان عن مقاصد المتكلم، وما تحمله الكلمات من دلالات، فذلك لأنّ القدرة التواصلية للإنسان في جزءها الأكبر ضمنية⁽¹⁴⁾، فليس كلّ ما يتلقظ به المخاطب السياسي واضحا بصفة جلية.

يتبلور ما هو غير واضح في الخطاب في مقولات الافتراضات المسبقة *présupposition* والأقوال المضمرة *Sous-entendus* التي ترتكز على التأويل بالدرجة الأولى، فإن كان المتلقي لا يستطيع أن يكشف عن معارف المخاطب إلاّ ما يتّضح على لسان هذا الأخير، فإنّ جزءا كبيرا من تلك المعارف يبقى مجهولا لدى المتلقي، وبالتالي يبقى غير مؤثر على تفكيره، مما يجعله غير باحث عن المفاهيم الخفية، ومكتفيا بما يصرّح به المتكلم.

فالعديد من التلاعبات التداولية تقول أنّ الجمل بدلالاتها الموضوعة عن طريق علم الدلالة تستعمل غالبا لايصال المعلومات الصريحة في الدلالة الجانبية، فإذا دعاء مر هذا لى لى نينا ويجيب محمد بقوله: "لئى لكثير من لأحال غا" فذلك يجعل عمر يستنتج أنّ هذه الاجابة تتضمّن رفضا لدعوته، إذن ظاهرة الافتراض المسبق تماثل التضمين التحادثي ولكّنها تتميز بكونها غير مفصولة عن القيم الدلالية للجمل.

لقد كانت ظاهرة الافتراض المسبق أثناء القرن العشرين موضوع نقاشات فلاسفة اللغة أكثر ما كانت عليه عند اللسانيين لأنّها ترتبط باشكالات منطقية هامة ويمكننا الإحالة إلى المثال الشهير "ملك فوسا" لـ "جون سرفوني"⁽¹⁵⁾ وهو المثال الذي يفترض وجود شخص يمكن أن ترجع اليه العبارة "ملك فوسا".

فكعكس محاولات بعض اللسانيين فإن ظاهرة الافتراض ليست مقتصرة على اعتبارات دلالية فقط، ففي غالب الأحيان يستوجب علينا الاستعانة بالاستنتاجات السياقية لفهم افتراضات ملفوظ ما، إضافة إلى أنّ "ديكرو" قد بيّن أنّ افتراض المعلومات في الملفوظات بدل من وضعها بشكل صريح يمكن أن يلعب دورا بلاغيا أو خطابيا كاملا.

نتساءل في كثير من الأحيان عن الفائدة الاستراتيجية للافتراض، فنقول بأن الحيلة اللغوية هي التي تضع المتلقي في حيرة وذلك من جهتين: فمن جهة يستدعي فكّ الافتراض نوعاً من الوقت لأنه يجب أن يستخلص من أعماق الملفوظ وإعادة تشكيله عن طريق الاستدلال الجيد، وهو ما يشلّ اجابة المتلقي ومن جهة أخرى يبين "ديكرو" أنّ للافتراض وظيفة تداولية تتمثل في جعل المخاطب في اطار حاجي لا يسعه إلا تقبله.

يمكننا القول أنّ التداولية التي ارتبطت باللسانيات وبالفلسفة أكثر من العلوم الأخرى تحمل شبكة من العناصر والمفاهيم التي لم تتضح معالمها لا قبل "سوسور" ولا في المنظور السوسوري، إنها عناصر تساهم بعلاقاتها المتشابكة في جعل الخطاب منسجماً. والتحليل التداولي لهذه الخطابات لم ينشأ من عدم، ولكن هو خطوة ملازمة لتطور المنهج البنوي الذي تحدث عنه "سوسور".

لم يعد النص قابلاً للتحليل على المستوى اللغوي فقط، ولكن يستدعي تحليله العناية بالعناصر غير اللغوية التي تعطيه أبعاداً متعددة ولا تنفصل عن القول ذاته، يقول "تودروف": "لا تؤثر الحالة غير لغوية من الخارج كقوة آلية ولكنها تقحم في القول على أنها وحدة أساسية في البنية الدلالية" (16).

ومن العناصر التي شكّلت المحور التداولي نجد الضمانات التي تجسّد الشخصيات المتحدثة / المتخاطبة (الحاضرة منها والغائبة)، وتحديد الدور الذي يؤديه المتخاطبون والمقام التواصل الذي يتواجدون فيه، تقول "أركيوني": "لا يمكن احصاء الوحدات الذاتية في العملية التلقظية دون النظر إلى الوحدات اللغوية التي ندعوها بـ "المبهمات" أو "الضمانات" المعرفة مؤقتاً بـ "مجموعة من الكلمات التي يختلف معناها باختلاف المقام" (17)، وكذلك الأفعال الكلامية التي لا تنفصل عن الأقوال. فإذا أخذ التواصل بمفهوم التأثير فإن المراحل التي تبلور انتقال القول من المخاطب إلى المخاطب هو ما يدعى بالفعل الكلامي، ولأهميته خصّه "أوستين" بكتاب كامل.

أما متضمنات الخطاب فقد جعلتنا نبحث في سطح القول وفي أعماقه أو ما يعرف بالتأويل، فالقول المضمّر يحتوي كلّ الأخبار القابلة لأن تكون محمولة بواسطة الخطاب، فهي تقوم على قصدية المتكلم، وعلى حدس المخاطب الذي يلجأ إلى الحسابات التأويلية لفك رموزها، واللجوء إلى توظيف الأقوال المضمرة خاصة في السياسة قد يرجع إلى أسباب كثيرة تمنع المخاطب من التصريح، وقد تكون محدّدة في مقام التواصل، والاستعانة بالضمني يكون في أغلب الأحيان بهدف تمرير الخطاب إلى المتلقي كحيلة لبلوغ الغايات المنشودة.

ولا يمكن لأي خطاب الاستغناء عن الافتراض المسبق، فهو يعتبر الأساس الذي ترتكز عليه في تماسكه العضوي، حيث قول "اركيوني": "يجب أخذ الحذر عند زعم أن المحتويات المفترضة لا يمكنها أن تكون أساسا للترابط التخاطبي"⁽¹⁸⁾، ذاك أن الترابط الذي يقوم على الافتراضات يخضع لقيود صارمة مقارنة بذلك الذي يركز على المحتويات المثبتة. تبدو العلاقة القائمة بين كل هذه العناصر واضحة إذ أن الافتراضات المسبقة مسجلة وموجودة في اللغة، وتكون ذات طبيعة خفية، تقول "اركيوني" في هذا الصدد: "سوف نعتبر الافتراض المسبق كل المعلومات غير المصرح بها، والتي تنقلها بنية الملفوظ الذي يسجل في إطاره مهما تكن خصوصية الاطار التلقضي"⁽¹⁹⁾.

إن هذه المواضيع التي تميز الخطاب السياسي - مثلما يمكنها أن تميز أي خطاب آخر- تبين أن ما يضع العلاقة بين اللغة والعالم ليست الجملة ولكن الخطاب، ولا يتم في هذه العلاقة اثبات الأفعال دائما، إنما يتم إظهار المواقف وصياغة الإشكاليات، والرسالة يمكنها أن تؤدي أكثر من وظيفة عدا تلك التي تعني الاحالة الى العالم فقط، بحيث تتعدد وظائفها من التعبيرية، إلى التوجيهية

فالتداولية وإن تشعبت في عناصرها ليست مفصولة عن حركية التفكير المعاصر الذي أصاب مجموع العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تبدو أنها تشكل الهدف الأساسي لنظرية التواصل.

الهوامش:

1-A. Trognon, J. Larrue, Pragmatique du discours politique, Armand colin Editeur, Paris 1994, P 27.

2-J. Dubois, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris 1973.

2- *أنّ أفعال الكلام التي تحدّث عنها "أوستين" في كتابه How do you thing with words في 1962 تؤكد على أنّ وراء كلّ قول بعد من الأبعاد الكلامية أو السلوكية.

3- فان دايك، النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، بيروت 2000، ص 258.

4- د/طه عبد الرحمان، الدلالات والتداوليات " أشكال الحدود"، البحث اللساني والسميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 6، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1984، ص 299.

5-D. Mainguenuau, Eléments de linguistique pour le texte littéraire , Dunod 3^{eme} Edition, Paris , P 03.

6-D. Mainguenuau, Op .cit, P 07.

7-E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, Tome 1, Gallimard, Paris 1966, P 252.

8-C .K, Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand colin éditeur, Paris 1990, P 35-36.

9-A. Trognon, J. Larrue, Op. cit, P 39.

10-M. Martin Baltar, De l'énoncé à l'énonciation, une approche de fonctions intonatives, Credif Didier, Paris 1977, P 26.

11-J .P, Bronckart, Le fonctionnement des discours, Un modèle psychologique et une mémoire d'analyse,

Delachaux et Niestle éditeur, Neuchatel , Paris 1985, P 102.

12-C. K, Orecchioni, Op.cit, P 40.

13- بيارأشار، سسيولوجية اللغة، ترجمة عبد الله ترو، ط1،

منشورات عويدات، لبنان 1996، ص 88.

14- محمد الحناش، البنية في اللسانيات، ط1، دار الرشاد الحديثة،

الدار البيضاء 1980، ص 193.

15-J. Cervoni, L'énonciation, P.U.F, Paris 1987, P120.

16-T .Todorov, M. Bakhtine, Principes dialogiques, Editions du seuil, Paris, P 67.

17-C. K, Orecchioni, Op.cit, P 34.

18-C .K, Orecchioni, L'implicite, Armand colin éditeur, Paris 1986, P 32-33.

19- C.K, Orecchioni, Op. cit, P 25.